التعليلاتُ العِلمية لظاهرةِ زيادةِ الألفِ في الرسمِ العُثماني

دراسةٌ تحليليةٌ

Scientific Explanations for the Phenomenon of Adding the Letter Alif in the Uthmani Orthography : An Analytical Study

د. سعيد بن عبد الله الكثيري[1]

Dr. Saeed bin Abdullah Al Kathiri

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.46

(1) أستاذ التفسير والقراءات في جامعة زاد الإنسانية المساعد، جمهورية إندونيسيا

عنوان المراسلة : Saeedalkatere000@gmail.com

ملخص البحث:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، ثم أما بعد:

إن مضمون هذا البحث يكمُن في دراسة ظاهرة من ظواهر الرسم العثماني، وهي زيادة الألف في كلمات القرآن الكريم، وهي بذلك تخالف قواعد الرسم الإملائي المتعارَف عليها.

ويهدف البحث إلى إبراز ظاهرة الزيادة في حرف الألف في القرآن الكريم، وبيان الأسباب العِلمية الموجِبة لهذه الزيادة بعيدًا عن التكلف والتعسف، وتحميلها ما لم تحتمل.

والمنهج المتبع هو الاستقرائي التحليلي؛ وذلك بتتبع الكلمات القرآنية التي أثَّرت الزيادة فيها تأثيرًا كبيرًا، ثم تحليلها ودراستها؛ لإدراك الأثر العَملي الذي يظهر في بِنيتها.

ومن أبرز النتائج التي توصل لها البحث أن زيادة حرف الألف جاءت؛ لأسباب علمية يستحيل دخول التخمين والشك في مصداقيتها، وتعد الزيادة مؤثرًا قويًا في تحديد صورة كلمات القرآن، كما تخلص إلى أن أكثر الزيادة جاءت في حرف الألف.

الكلماتُ المفتاحيةُ: الزيادة، الرسم العثماني، احتمال القراءات، الألف.

Abstract

The current research aims to study one of the phenomena of Uthmani orthography, which is the addition of the letter alif in the words of the Glorious Qur'an, and such addition violates the accepted rules of orthography. It also explains the scientific reasons for this addition away from affectation and arbitrariness, and overburdening it. The approach used is inductive and analytical; it is conducted through tracing the Qur'anic words that have greatly affected the addition, then analyzing and studying them to realize the practical impact that appears in their structure. One of the most prominent findings of the research is that the addition of the letter alif occurs because of scientific reasons that it is impossible to enter the guessing and doubt in its credibility, and the addition is regarded as a strong influence in determining the image of the words of the Glorious Qur'an. It concludes that the most addition is the addition of the letter alif.

Keywords: addition, Uthmani orthography, probability of readings, alif

المقدِّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، ثم أما بعد:

لقد جاء هذا البحث؛ ليقدم دراسة لكثير من الأمثلة والتطبيقات التي أثرت فيها الزيادة تأثيرًا واضحًا، كما يناقش الأسباب العلمية لهذه الزيادة (زيادة الألف فيها).

مشكلة البحث: تتحدد المشكلة في الإجابة على ما يأتي:

1. ما هي العِلة العلمية الموجبة لزيادة الحروف في بعض كلمات القرآن الكريم؟
2. تناثر مسائل وتطبيقات هذا العامل في كتب الرسم العثماني المختلفة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في:

1. كون العناية بكلمات القرآن الكريم والبحث في بِنيتها من أشرف العلوم.
2. أن البحث عن الأسرار العلمية في زيادة الحروف في الكلمة القرآنية أفضل بكثير من الخوض في معانٍ بعيدة ومتكلفة.

أهداف البحث:

1. إبرازُ الزيادة في الكلمات القرآنية، ومناقشة مسائلها.
2. ربطُ هذه الزيادة بأسباب علمية محضة دون الخوض في معاني متكلفة.

الدراسات السابقة: تناول الباحثون الزيادة في القرآن الكريم ضمن مؤلفات علوم القرآن الكريم المتعددة، كما تناولها الباحثون من حيث ارتباطها بعلم اللغة العربية، نذكر منها:

1. سهير إبراهيم أحمد، **الزيادة في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2000م.
2. هيفاء عثمان عباس، **زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم**، 1996م، (رسالة دكتوراه)، فرع البلاغة، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

حدود البحث: سيكون البحث ـ بإذن الله ـ مركزًا ومنصبًا على الأمثلة التطبيقية من آيات القرآن الكريم التي زيد فيها حرف الألف، وذلك من كتب الرسم لاسيما كتب الإمام الداني(ت:444هـ)، وشروح عقيلة أتراب القصائد للإمام الشاطبي(ت:590هـ).

المنهج المتبع في البحث: هو **(المنهج الاستقرائي التحليلي)**، وذلك بتتبع الكلمات القرآنية التي زيد فيها الألف، ثم عرضها وتحليلها ومناقشتها.

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد ومبحثين، وفهارس علمية على النحو الآتي:

المقدمة وتتكون من:

1. مشكلة البحث.
2. أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.
3. أهداف البحث.
4. الدراسات السابقة.
5. حدود البحث.
6. منهج البحث.

التمهيد: الزيادة من خصائص القرآن الكريم.

المبحث الأول: مفهوم الزيادة لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقات ظاهرة زيادة حرف الألف في الكلمات القرآنية.

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات، ثم ثبْتُ المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

التمهيد:

الزيادة من ظواهر الرسم العثماني

تُعَدُ ظاهرة زيادة الحروف من أهم ظواهر الرسم العثماني التي درسها الباحثون دراسة عميقة، واعتنى بها العلماء المتقدمون والمتأخرون، ولا تزال هذه الزيادة جزءًا من قواعد الرسم الإملائي[1]، وتقع مقابِلةً لظاهرة الحذف في مفهوم علم الرسم العثماني، ولكنها في المفهوم اللغوي تقابل النقصان، كما أن الحذف يقابله الإثبات[2]، وكما اهتم الباحثون بالحذف اهتموا بالزيادة؛ إذ لا تقل أهميتها عن الحذف، وقد برزت جلية في مصاحف الأئمة عند بعض الكلمات القرآنية.

ويبرُز هَاهُنا تساؤل واستفسار، وهو: **هل يمكننا القول بوجود حروف زائدة في رسم القرآن؟**

إن زيادة الحروف في رسم القرآن – بمعنى كتابة حرف في القرآن من غير أن يكون له مقابل في النطق، في الوصل أو الوقف –[3]، موجود في القرآن، ومرسوم في مصاحف الأئمة، وأفرد له العلماء أبوابًا في كتب علم الرسم، ولا يُنقِص ذلك من قُدسية القرآن العظيم في شيء – والعياذ بالله – بل الصواب أن ما جاء من زيادة أحرف في القرآن جاء كذلك في اللغة العربية فلا ضَير في ذلك ولا إنكار، فقد زِيد الواو في اسم

(1) ينظر: قواعد الإملاء عبد السلام محمد هارون، ص 35-38.
(2) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، 85/9، لسان العرب، ابن منظور، 481/15.
(3) ينظر: الميسر في علم رسم المصحف وضبطه، غانم قدوري الحمد، ص 125.

(**عَمرو**) للتفريق بينه، وبين (**عُمر**)، كما زيد الألف بعد واو الجماعة، نحو:(**كتبُوا**)، و(**رَسَمُوا**)، فتوافق الرسم العثماني مع اللغة العربية في ظاهرة الزيادة.

واعتُبِرت زيادة الحروف من خصائص الرسم العثماني، كما أنها من خصائص الكتابة العربية؛ لذا نجد المبرِّد(ت:285هـ)، يقول: «إنما أُلحِقت الزوائد التي لا أصل لها؛ لأن الخط وقع قبل حدوث الشَّكل فجرى الناس عليه، فمن ذلك: كَتْبِهِم عَمرو بالواو؛ ليفصلوا بينه وبين عُمر ...، فإنما فصلوا في الأكثر المستعمل، ولو عُرِف الشكل في ذلك الوقت لاستُغني به»[4]، وحينئذٍ لا علل للعجب والاستغراب، ولا جفوة ولا قطيعة بين الرسم العثماني العتيق، واللغة العربية في حُلتِها الجديدة، وقد وقعت الزيادة في أحرف المد الثلاثة الألف والواو والياء، وهي ما تُسمَّى بحروف المد واللين؛ لضعفها واتساع مخارجها[5]، وتسمى كذلك حروف العلة؛ لما يأتي:

1. لكثرة تغيرها[6].
2. لسكُونِهَا، وعدم الحركاتِ فيها دائمًا[7].
3. أنهن لما خُصِصْن بالحذف للاختصار، وجَبَ أن يُخصَصْنَ بالزيادة للبيان[8].
4. اشتراك حروف المد مع الهمزة في عدة علل، بمعنى: «أنه لما كُن إنما يُزَدن مع الهمزة، إما قبلها وإما بعدها في ذلك، وكانت الهمزة قد شاركتهن في أشياء، منها: أنها حرف علة كهُنَّ، وأنها نُقِلت في التخفيف إليهن، وأنها تُصوَّر بصورتهن، وأن الألف من مخرجها، وأن مد الياء والواو ينقطع عندها، تأكد ما بينها وبينهن فوجب تخصيصهن بالزيادة معها، إذ هُن بذلك أولى من غيرهِن من سائر الحروف»[9].

وكل الأسباب وجيهة، وكفيلة بتحرير مسألة اختصاص حروف المد بالزيادة دون سائرها، وهناك أحرف أخرى للزيادة لكنها ليست في مناط بحثنا، وإنما تستخدم في اللغة العربية، وهي عشرة «وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم: (**سَألتُمُونيها**)»[10].

(**4**) نقلاً عن الخط، ابن السَّراج، ص 125.

(**5**) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ،173/1.

(**6**) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، 5/ 418.

(**7**) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، 173/1.

(**8**) ينظر: أوراق غير منشورة من كتاب المحكم لأبي عمرو الداني، ص 434-435.

(**9**) أوراق غير منشورة من كتاب: المحكم، ص 434-435، وما سرده الداني من عِلل مشتركة بين الهمزة، وحروف العلة لا يُعارَض فيها، عدا علتين: أولًا: كون الهمزة حرف علة، إذ هي ليست من حروف العلة إلا عند الخليل الفراهيدي، وقد خالف الجمهور في ذلك، ثانيًا: كون الهمزة والألف مخرجًا وحدًا، وهذا مخالف لما تقرر عند أهل التجويد من أن مخرج الهمزة أقصى الحلق، والألف المدية من الجوف. ينظر: كتاب العين، الفراهيدي،432/8، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 268/4-269، التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، ص 106.

(**10**) ارتشاف الضرب من لسان العرب، بن حيان، 193/1.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.46

المبحث الأول:

مفهوم الزيادة لغة واصطلاحًا

مفهوم الزيادة:

لغة: مادة زِيدَ: الزيادة: النمو، وكذلك الزوادة، والزيادة: خلاف النقصان، زَاد الشيء يزيدُ زَيدًا، وزيادة، وزيادًا، ومَزيدًا، ومزادًا أي: ازداد، والزَّيْد: الزيادة[11]، «وفي الحديث النبوي: **((من زادَ أو ازدادَ فقد أربَى))**[12]، فقوله: زاد أي أعطى الزيادة، أو ازداد أي أخذها، وفي كتب الفقه، أو استزاد، والمعنى: أو سأل الزيادة فأخذها، وعليه حديث عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه –: **((ولو استزدته لزادني))**[13]»[14]، والمزيد من كل شيء: الاستكثار منه، والزيادة فيه، يقال: عند الله المزيد من النعيم[15].

اصطلاحًا: «يقصد بالزيادة أن يكتب حرف في الرسم من غير أن يكون له مقابل في النطق، في الوصل أو الوقف»[16]، وقيل المُراد بالزيادة حقيقة: «إثبات حروف في الكلمة لا يقرأ وصلًا، ولا وقفًا»[17]، وعُرِّفت الزيادة بـ: «زيادة الكتابة عما هو ملفوظ في القراءة»[18]، وهذه تعاريف قيمة لكنها عامة ذات معنى واسع، ولا تقتصر على معنى زيادة حروف القرآن التي هي مناط الدراسة ولو زِيد فيها اختصاص الكلمة القرآنية بالزيادة لكان أفضل.

المبحث الثاني:

دراسة تطبيقات زيادة حرف الألف في بعض كلمات القرآن.

إن حرف الألف هو أكثر حروف العلة الثلاثة زيادة، كما أنه أكثرها حذفًا، وسُمِيَت الألف أُم الزوائد[19]؛ لأنها «أخفَّها ـ أي حروف العلة ـ، فهي أحق بالزيادة من أختَيها – الواو والياء –، لكن منع من زيادتها أولًا تعذُّر الابتداء بها؛ لملازمتها السكون، فزادوا الهمزة أولًا كالعِوَض منها؛ لاتحاد مخرجهما»[20].

والمقصود من ذلك أن الألف لا تُزاد في بداية الكلام، وإنما تُزاد في حشو، أو آخر الكلام، وبعبارة أدق

---

(11) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة: (زيد)، 198/3.
(12) ينظر: صحيح مسلم، كتاب:(المساقاة)، باب: (بيع الطعام مثلًا بمثل)، حديث رقم:(1587)، 1210/3.
(13) ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، حديث رقم:(3973)، 83/7.
(14) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، مادة: ز ي د، 261/1.
(15) ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد، مادة: د ز ي، 644/2.
(16) الميسر، غانم، ص125.
(17) دراسات في علوم القرآن الكريم، فهد بن عبد الرحمن الرومي، 348/1.
(18) ينظر: توجيه ظواهر الرسم العثماني ابن البناء المراكشي، فتحي أبو دفلة، ص 35.
(19) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، بن ولاد، ص 224.
(20) إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك الطائي، 85/1.

وأصوب، «الهمزة إذا وقعت أولًا محققة غير مخففة لا تكون إلا ألفًا مثل: (أَحمد)، و(إبراهيم)، و(أُترُجة)، فتكون ألفًا على كل حال، وإن اختلفت حركاتها؛ لأنها إذا وقعت أولًا لا يمكن تخفيفها؛ لأن في تخفيفها تقريبًا من الساكن، فكما لا يُبتدأ بساكن كذلك لا يُبتدأ بما قَرُب منه – وهو النطق بالهمزة مخففة – وهي كثيرة الإعلال والتغيُّر، ومجاوِرة الألف في المخرج، فلما اجتمع فيها ما ذُكِر، من شبه حروف اللين اجتمعت معها في الزيادة»[21]، فدِقة العبارة تكمُن في أن الهمزة قد تقع أولًا بصورة حرف الألف؛ لمشابهة الألف في بعض صوره وحالاته، وتصويبُ العبارة يكمن في مجاورة مخرجَي الألف والهمزة، وليسا متحدَي المخرج[22].

وقد جاءت ظاهرة زيادة الألف على تشعُّب وتشتت، كما حصل ذلك التشعب عند ظاهرة حذف الألف؛ لأن «الأئمة الأعلام مَدُوا فيه النفَس والباع، وشعبوا فيه الأقسام والأنواع، وأكثروا فيه التعليل»[23]، وقد قسَّم الخَرَّاز (718هـ) ظاهرة زيادة الألف إلى عشر صور، ذكرها التنَسِي(899هـ) في كتابه: (**الطِّراز شرح ضبط الخرَّاز**)، واعتبرها الباحث كأصول ثابتة تندرج تحتها كل كلمة جاءت وفق هذه الأصول، على النحو الآتي[24]:

1- ما زيدت فيه الألف بعد همزة مفتوحة معانقة للام، نحو: ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُ ﴾ [النمل:21].

2- مثله إلا أن الهمزة مكسورة، نحو: ﴿ لَإِاْلَى ﴾[آل عمران:158، الصافات:68].

3- ما زيدت فيه بين كسرة، وفتحة، نحو: ﴿ مِّاْئَةٌ ﴾[الأنفال:66].

4- ما زيدت فيه بين كسرة، وياء ناشئة عنها، نحو: ﴿ جِاْيَءَ ﴾[الزمر:69، الفجر:23].

5- ما زيدت فيه بين فتحة، وياء ساكنة، نحو: ﴿ وَلَا تَاْيَسُواْ ﴾[يوسف:87].

6- ما زيدت فيه بعد واو متطرفة دالة على الجمع. نحو: ﴿أَشكُواْ ﴾[يوسف:86].

7- ما زيدت فيه بعد واو الفرد، نحو: ﴿ أَدعُواْ رَبِّي ﴾[الجن:20].

8- ما زيدت فيه بعد واو متطرفة جُعلت صورة للهمزة على خلاف الأصل، نحو: ﴿تَفتَـؤُاْ﴾ [يوسف:85].

9- ما زيدت فيه بعد واو متطرفة جُعلت صورة للهمزة على القياس، نحو: ﴿ ٱمرُؤٌاْ ﴾ [النساء:176].

10- ما زيدت فيه بعد الواو المعوَّضة من الألف في الطرف، نحو: ﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [البقرة:278].

والملاحظ على هذه الأصول أنها على شِقين: زيادة الألف في الحشو، وزيادة الألف في الطرف، أما زيادة الحشو فيتناولها الأصول التالية: (1-5)، وزيادة الطرف فيتناولها الأصول التالية:(6-10)، وفيما

(**21**) شرح الملوكي في التصريف لابن جني، ابن يعيش، ص 102-103.
(**22**) مخرج الألف الجوف، ومخرج الهمزة أقصى الحلق. ينظر: التمهيد، ابن الجزري، ص 106.
(**23**) الطراز في شرح ضبط الخراز، التنَسِي، ص 333.
(**24**) ينظر: الطراز في شرح ضبط الخراز، التنَسِي، ص 336-337.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.46

يلي تعليلات الزيادة فيها:

تعليلات زيادة الألف في الأصول العشرة:

الأصل الأول والثاني: زيادة الألف (مفتوحة أو مكسورة) بعد اللام، من مثل: ﴿لَأَاْذبحَنَّهُ﴾ [النمل:21]، ﴿لَإِالى﴾[آل عمران:158، الصافات:68]، وتعليله على النحو الآتي:

1. تصوير الحروف بالحركات: وأول من علل بذلك الداني؛ حيث قال في محكمه معللًا زيادة الألف بأربعة تعليلات: «**أحدها:** أن تكون صورة لفتحة الهمزة من حيث كانت الفتحة مأخوذة منها – من الألف – فلذلك جُعِلت صورة لها؛ ليدل على أنها مأخوذة من تلك الصورة، وأن الإعراب قد يكون بهما معًا»[25]، ووافقه أبو شامة المقدسي(ت:665هـ) والجعبري(ت:732هـ) واللبيب (ت: قبل 736هـ) وابن القاصح(ت:801هـ)[26].

2. تصوير الحركات بالحروف: بمعنى أن الفتحة كان يُعبَّر عنها بالألف قديمًا، حيث قال الداني: «والثاني: أن تكون الألف هي الحَرَكة نفسها لا صورة لها، وذلك أن العرب لم تكن أصحاب شكل ونقط، فكانت تُصَوِّر الحركات حروفًا؛ لأن الإعراب قد يكون بها كما يكون بهن فتصور الفتحة ألفًا، والكسرة ياء، والضمة واوًا، فتدل هذه الأحرف الثلاثة على ما تدل عليه الحركات الثلاث من الفتح والكسر والضم، ومما يدل على أنهم لم يكونوا أصحاب شكل ونقط، أنهم كانوا يفرقون بين المشتبهين في الصورة بزيادة الحروف إلحاقهم الواو في: (عَمرو) فرقًا بينه وبين (عُمر)، وإلحاقهم إياها في: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾[البقرة:5] فرقًا بينه وبين (إليك) ... من حيث اشتبهت صورة ذلك كله في الكتابة»[27].

3. إشباع[28] فتحة الهمزة: قال الداني: «والثالث: أن تكون دليلًا على إشباع فتحة الهمزة، وتمطيطها في اللفظ؛ لخفاء الهمزة وبُعد مخرجها، وفرقًا بين ما يحقق من الحركات وبين ما يختلس منهن، وليس ذلك الإشباع، والتمطيط بالمؤكد للحروف؛ إذ ليس من مذهب أحد من أئمة القراءة، وإنما هو إتمام الصوت بالحركة لا غير»[29]، بمعنى أنه أراد التعبير عن مذهب التحقيق بإظهار الفتحة ظهورًا شبَّهه بالإشباع والتمطيط، ثم عاد فضبط ما قد يُتوهم من هذا التعليل بأن تقرأ الكلمة التي زيد فيها الألف بإثبات الألف

(25) المحكم، ص 176.

(26) ينظر على الترتيب: شرح العقيلة الرائية، أبو شامة، ص 124، جميلة ارباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، الجعبري، 1/ 482، الدُّرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، اللبيب، ص 286، شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد، ابن القاصح، ص 29.

(27) المحكم، 176-177، وقد عبر الزمخشري عن ذلك، بقوله: «كانت الفتحة تكتب ألفًا قبل الخط العربي، والخط العربي اخترع قريبًا من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك الألف أثر في الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفًا، وفتحتها ألفًا أخرى، ونحو: ﴿لَأَاْذبحَنَّهُ﴾ [النمل:21]. ينظر: الكشاف، الزمخشري، 227/2.

(28) هو: ما يبلغ به غاية المد، أو هو: أن تزيد في الحركة حتى تبلغ بها الحرف الذي أُخِذَت منه. مثل﴿وَٱلْأَفْـِٔيدَةَ﴾ [النحل:78] فتصير: (الأفئِيْدة). ينظر: معجم مصطلحات علوم القراءات، عبد العلي المسؤول، ص 74-75.

(29) المحكم، ص 177، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ابن نجاح، ص 221.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.46

على سبيل مد البدل، هكذا: (لاءاذبحنه)؛ لأن ذلك لم يقرأ به أحد، وإنما مرادُه إتمام الحركات كالفتحة مثلًا، يكون إتمامها بفتحة الفم فتحًا وسطًا، وسار على هذا التعليل اللبيب والسخاوي والجعبري والمعافري(ت:672هـ) وأبو شامة وابن جُبارة(ت:728هـ)[30].

4. تقوية للهمزة: قال الداني: «والرابع: أن تكون تقوية للهمزة وبيانًا لها؛ ليتأدَّى بذلك معنى خفائها، والحرف الذي تقوى به قد يتقدمها، وقد يتأخر بعدها»[31]، وأيَّد هذا التعليل من شُراح العقيلة اللبيب والسخاوي والمعافري وابن جبارة[32]، وعبر عنه الجعبري بقوله: «بحمل الخط على اللفظ، فكما أنهم قوَّوا لفظ الهمزة بزيادة مدٍ قبلَها، كذا قوَّوا صورتَها بمدٍ قبلَها مناسِبة وكان ألفًا؛ لأنه الأصل في المدّيات، ومجانسةً لصورة الهمزة»[33]، أي أنه: كما تقوت الهمزة لفظًا بالمد، نحو: ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾، كذا تقوت رسمًا بزيادة الألف، ففعلوا هذا في الخط كما فعلوا في اللفظ، وقويت بالألف دون الواو والياء؛ لأنها من مخرجها وتصور بحركتها (الفتحة).

5. التنبيه على الأصل: وعلل السخاوي بهذا التعليل خارجًا عن تعليلات الداني السابقة، فقال: «وقيل: إنما زادوا ذلك؛ ليأتوا بصورة الكلمة في الأصل قبل دخول اللام عليها»[34]، وتبعه الجعبري وأبو شامة والمعافري[35]، وأصلها: (أذبحنه + ل فصارت لأذبحنه) على القياس الإملائي، وأما على القياس الرسمي، فهي: (لأاذبحنه)، فصوروها كأن لم تدخل عليها اللام.

6. احتمال القراءات المتواترة، ورعايتها: ذكر هذا التعليل مكي القيسي، بقوله: «كُتِب كله بألفين أحدهما، وهي: الأولى صورة الهمزة على التحقيق، والثانية صورتها على التخفيف، وقد قيل: الأولى صورة الهمزة، والثانية صورة حركَتِها»[36]، وهو بهذا يُقرِّر مذاهب العرب في التعامل مع الهمزات بالتخفيف، والتحقيق فكأن الكلمة كُتِبَت على اللغتين، وذلك بعلامتين: علامة التحقيق، وهي صورة الهمزة على الألف (أ) لمن قرأها بالتحقيق، وعلامة التخفيف، وهي صورة الألف المدية (ا) لمن قرأها بالتخفيف.

وقد سبقه المهدوي في هذا التعليل، ولكن عند ذكره زيادة حرف الياء من مثل: ﴿بِأَيِ يْدٍ﴾ [الذاريات:47][37]، ولعل القيسي(ت:437هـ) استفاد ذلك من المهدوي(ت:430هـ)، حيث وظف القيسي النظرية التي جاء بها معاصرُه(المهدوي) في تفسير هذه الزيادة، ولكن لا يمكن الجزم بذلك، فقد

(30) ينظر على الترتيب: الصقيلة، ص 287، الوسيلة، ص 158، الجميلة،482/2، شرح الرائية، ص 187، شرح العقيلة الرائية، ص124، شرح عقيلة أتراب القصائد، المعافري، ص 341.
(31) المحكم، 177.
(32) ينظر على الترتيب: الصقيلة، 288، الوسيلة، 159، شرح الرائية، 187، شرح العقيلة، ت: طلال، 341.
(33) الجميلة، 482/2.
(34) الوسيلة، ص 159.
(35) ينظر على الترتيب: الجميلة، 482/1، شرح العقيلة الرائية، ص 124، شرح الرائية، ص 187.
(36) مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، 750/2.
(37) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص 67.

يكون العكس صحيحًا؛ لتقارب وفاتِهما.

فقد قرأ حمزة الزيات(ت:156هـ) وقفًا في هذه الهمزة بوجهين: التخفيف بالتسهيل باعتباره في وسط الكلمة، والتحقيق باعتباره أول الكلمة حقيقة، والباقون وقفًا ووصلًا بالتحقيق على المذهب الثاني لحمزة[38]، وهذا التعليل يُعَد من أقوى التعليلات؛ لاعتماده على أصل من أصول التعليلات، ومما يُؤكد ذلك أن جُل الزيادات تكون بعد الهمزة، وهذا يُفسِّر لنا أن الزيادة من أجل الهمزة لا غير[39].

مناقشة وتحليل بعض التعليلات:

وإزاء كثرة وتشعب هذه التعليلات؛ يمكن مناقشتها علميًا على النحو الآتي:

أولًا – تعليل إشباع فتحة الهمزة: عند مناقشة هذا التعليل، ومراجعته نجد من العلماء من ضعَّف هذا القول وَوهَّنه، كما جاء عن مكي القيسي، قوله: «وقيل: هي فتحة أشبعت فتولَّدت منها ألف وفيه بُعد، وهذا إنما هو تعليل لخط المصحف، إذ قد أتى على ذلك، ولا سبيل لتحريفه، وهذا الباب يتسع، وهو كثير في الخط خارج عن المتعارف بين الكتاب من الخط، فلا بُد أن يَخرج من ذلك علل يليق به»[40]، وهذا توهين بلا دليل، وتضعيف بلا مستند؛ إذ جاء هذا ليس عند الداني فحسب بل قد جاء عند معاصر القيسي، وهو المهدوي في تفسيره زيادة الياء والألف والواو فسره بمذهب الإشباع؛ لأن العرب تارة تكتب على الإشباع، وتارة على غير الإشباع[41]، فهي إذن مذاهب قائمة عند العرب تفسِّر لنا زيادة بعض الحروف، وقول مكي: (فيه بُعد) ليس كافٍ؛ إذ لم يُتبعه بشيء من المناقشة، أو التعليل حينما استبعدَه، كما استبعد نظرية الإشباع من المتأخرين د.غانم الحمد، فقال: «فإن نظرية رسم الحروف حركات تبدو غير مؤكدة بل ضعيفة، خاصة أن النقوش الكتابية القديمة لا تدل عليها»[42].

ومن هذا النص نجد استدلال د.غانم بالنقوش القديمة على ردِّ نظرية الإشباع، وهي نقوش غير معروفة وفي حال وجودها، فهي قليلة العدد وليست نصوصًا قرآنية يُقاس عليها، وزد على ذلك أن الداني ليس وحده من فتح هذا الباب، بل أول من فتح هذا الباب هو الزَّجاج(ت:311هـ)، حيث قال: «ولكن الفتحة كانت تكتبُ قبل العرَبِ ألفًا، والكتاب ابتدئ به في العربي بقرب نزولِ القرآنِ فوقع فيه زيادات

(38) ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد، السخاوي، 2/361، 362، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، ص 123، وذلك عند شرحهما منظومة الشاطبية بيت رقم: (248):

"وما فيه يُلفى واسِطًا بزوائدٍ دخَلْن عليه فيهِ عللانِ أُعمِلا"

(39) ينظر: رسم المصحف وعلاقته بالقراءات دراسة تحليلية، عبد الحكيم خليل السامرائي، ص 150، وما قاله د. عبد الحكيم يتعارض مع باقي الزيادت في الأصول:(3،4،5) حيث جاءت زيادة الألف قبل الهمزة.

(40) مشكل إعراب القرآن، 750/2.

(41) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص 65،66،67.

(42) مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف في ضوء علم الخطوط القديمة، غانم الحمد، ص 51.

في أمكنة، واتباع الشيء بنقص عن الحروف، فكُتِبت ﴿ **لَأَاْذْبَحَنَّهُ** ﴾[النمل:21] بلام وألف، بدلًا من الفتحة وبهمزة، فهذا مجاز ما وقع من هذا النحو في الكتاب»[43]، وهذا القول يُعَد ردًا كافيًا وواضحًا.

ثانيًا: تقوية للهمزة: لما ذكر الداني هذا التعليل علله بسبب ضعف الهمزة وخفائها، وهذا فيه نظر؛ لأن الهمزة من الحروف المتصفة بصفات القوة فهي مجهورة قوية، وشديدة، ومخرجها أقصى الحلق[44]، وتجد صعوبة عند النطق بها، وإلا لماذا ذهبت العرب مذاهب في تغييرها، وتخفيفها بين مذهب النقل والتسهيل والحذف والإبدال؟ إذن لا حاجة لما يقويها.

وفي الأخير لا يَسهُل على الباحث أن يرى تعليلًا مردودًا من بين هذه التعليلات؛ إذ هي من القوة بمكان عدا التعليل بتقوية الهمز –كما بين الباحث سبب ضعفه –، وهو ما جعل الداني لا يكتفي بهذا التعليل بل زاد تعليلات أخرى بجانبه؛ وذلك لبيان ضعفه، ويمكن أن نعتبر التعليل بمذهب التحقيق والتخفيف (احتمال القراءات) الذي علل به مكي القيسي أحسنها، وباقي التعليلات وجيهة؛ لأنها قائمة على أسس لغوية قوية.

ومما سبق تبين مدى قوة وعناية الصحابة رضوان الله عليهم بحروف القرآن وصبغ شكلها بنمط علمي مصون وحمايته من التحريف والتبديل.

تعليل الأصل الثالث: زيادة الألف بين كسرة، وفتحة، من مثل: ﴿مِّأْئَـةٌ﴾ [الأنفال:66]، أو مُثناة: ﴿مِأْتَـيْنِ ﴾[الأنفال:66]، وتعليله النحو الآتي:

1. للتفريق بينها، وبين ما يشبهها: علل النحويون بهذا التعليل، فقال الداني عنهم: «فأما زيادتهم الألف في مائة فلأحد أمرين، إما للفرق بين (مِئة) وبين (مِنه) من حيث اشتبهت صورتهما، ثم أُلحِقت التثنية بالواحد فزيدت فيها الألف؛ لِتأتيا معًا على طريقة واحدة من الزيادة، وهو قول عامة النحويين[45]»[46]، وهذا على اعتبار أن الكلمات لم تُنقط بعد، ثم زاد الداني تعليلًا آخر ورجحه على تعليل النحويين – كما سيأتي في التعليل الذي بعده –، أما السخاوي فقد انتقص ما قاله النحويون، ولكنه لم يُرجح شيئًا، فقال: «وكان ينبغي على مقتضى قولهم أن تُزاد في: (فئة)؛ ليُفَرَّق بينه وبين (فيه)، و﴿ فِئَـةً ﴾

(43) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ص 451/2.

(44) الشَّدة، والجهر هما: من صفات القوة، فأما الجهر فهو: منع النفس أن يجري مع الحرف المجهور عند النطق به؛ لقوته، وقوة الاعتماد عليه وضده الهمس، وحروفه: (فحثه شخص سكت)، وأما الشدة، فهي: منع الصوت عند النطق بحروف الشدة، وهي: (أجدت كقطب)، وضده الرخاوة، والتوسط. ينظر: التمهيد، ابن الجزري،ص87–88، 106.

(45) أمثال ابن قتيبة، وابن الدهان، والسيوطي، والصُّولي. ينظر على الترتيب: أدب الكاتب ابن قتيبة الدينوري، ص 246، الهجاء، ابن الدهان، ص 322، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 475/3، أدب الكاتب، الصولي، ص 264–247.

(46) المحكم، ص 175.

[البقرة:249]، و﴿فِئَتَـينِ﴾ [آل عمران:13] في كل المصاحف بغير ألف»[47]، ومثله أبو شامة[48].

وأما الجعبري فقد علل به، ثم ذكر عدم اطّراده في كل الصور، وأكد أن التفرقة بالصورة غير واجبة[49]، أما اللبيب فقد ضعَّف هذا القول رغم شيوعه عند علماء اللغة العربية؛ مستدلًا بقول الطَّلَمَنكي (ت: 429هـ) «بأنه حُجة ضعيفة لا يقوم بها دليل، أما قولهم في الألف أنها زيدت في ﴿مِّأْئَـةً﴾ للفرق بينها وبين (منه) فلأي شيء زيدت في ﴿مِأْئَتَـي نِ﴾ وليس لها شكل تلتبس به؟»[50].

ولم يَلقَ تعليل الفَرق قبولًا عند كثير من شُراح منظومة عقيلة أتراب القصائد المتخصصة في الرسم؛ لعدم اطِّراده، ومما يدفع هذا التعليل هو وجود أمثلة مشابهة لما سبق، مثل: اشتباه ﴿ شَي ء ﴾ [البقرة:20]، بـ: ﴿ سِيٓءَ﴾[هود:77]، وغيرها من الأمثلة التي لم يزيدوا فيها حرفًا؛ مراعاة للتفريق بين كلمتين متشابهتين بل نجد من النحاة أنفسِهم الذين تبنَوا نظرية الفرق من تشكُّك فيها، واعتبر اطِّرادها من المستحيل، حيث اعتدَّ ابن دُرُسْتَوَيْه للتفريق بين الكلمات المتشابهة إنما يكون بطريقة الشكل فقط؛ لأنه «لو زيدت الواو في كل اسم أشبهه آخر لصار أكثر الكلام بواو مثل: قَلب وقُلب، وقِدر وقَدر، وعَدل وعِدل»[51]، يقصد بالواو في المثال الأول، وبالألف في المثال الثاني، وبالياء في المثال الثالث.

2. تقوية للهمزة: لما لم يكتفِ الداني بالتعليل السابق لجأ إلى تفسير آخر لظاهرة الزيادة، بقوله: «وإما تقوية للهمزة من حيث كانت حرفًا خفيًا بعيد المخرج فقَوُّوها بالألف؛ لتتحقق بذلك نبرتها، وخُصت الألف بذلك معها من حيث كانت من مخرجها، وكانت الهمزة قد تصور بصورتها، وهذا القول عندي أعلل؛ لأنهم قد زادوا الألف بيانًا للهمزة، وتقوية لها في كلم لا تشتبه صورهن بصور غيرهن فزال بذلك معنى الفرق، وثبت معنى التقوية، والبيان؛ لأنه مطردٌ في كل موضع»[52].

فقد رجَّح الداني هنا هذا التعليل، كما حسَّن اللبيبُ قولَ الطَّلَمْنِكي المشابه لقول الداني، حيث قال الطَّلَمَنكي: «وهذا القول أحسن وأعلل من أقوال النحاة؛ لأنهم قد زادوا الألف بيانًا للهمزة، وتقويةً لها في كلمات كثيرة لا تشتبه صورهن بصور غيرهن فزال بذلك معنى الفرق، وثبت معنى التقوية والبيان»[53]، وهو تعليل مطرد في جميع المواضع إلا أن تعليل تقوية الهمزة؛ لضُعفها وخفائها غير دقيق كما أسلف الباحث.

3. كثرة الاستعمال: يرى مُلا علي قاري(ت:1014هـ) أن الزيادة في هذه الكلمة دون نظائرها؛ لكثرة

(47) الوسيلة، ص 317.
(48) ينظر: شرح العقيلة الرائية، ص 182-183.
(49) ينظر: الجميلة، 119/2.
(50) الصقيلة، ص 430.
(51) ينظر: الكتاب، ص86.
(52) المحكم، ص 175.
(53) الصقيلة،431.

استعمالها[54]، وهو تعليل بأصل من أصول التعليلات الأساسية، وهذا ما يؤيده المبرد حين برَّر زيادة الحروف في مثل: (عَمرو، عُمر)؛ لسبب عدم المعرفة بالشكل، وذلك عند كثرة الاستعمال، فقال: «فإنما فصلوا في الأكثر المستعمل، ولو عُرِف الشكل في ذلك الوقت لاستُغني به»[55]، أي فصلوا بحرف الألف زائدًا، أو بغيره من حروف الزيادة.

4. احتمال القراءات المتواترة، ورعايتها: علل السيوطي(ت:911هـ) في همع الهوامع بذلك حيث حكى كَتْبَ الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قلبها بالألف عن حُذاق النحويين منهم الفراء، وغيره من العلماء، ونص على قول أبي حيان الأندلسي(ت:745هـ) على النحو الآتي: «وكثيرًا ما أكتب أنا (مئة) بغير ألف، كما تُكتَب (فئة)؛ لأن كَتْبَ(مائة) بالألف خارج عن هذه الأقيسة، فالذي اختاره أن تُكتَب بالألف دون الياء على علل تحقيق الهمزة، أو الياء دون الألف على علل تسهيلها»[56]، وأجاز أبو حيان رسم هذه الكلمة بالألف وحدها، هكذا: (مِأَة) على مذهب من قرأ بتحقيق هذه الهمزة، أو بالياء وحدها دون الألف، هكذا (مئة) على مذهب التسهيل، أما أن تُكتب بالألف، والياء فلا يُحبذه؛ لأنه خارج عن القياس.

وهذا تعليل وجيه؛ لاعتماده على أصل من أصول التعليلات، وهو احتمال القراءات ورعايتها، إلا أنه ذكر مذهب التسهيل في همزة كلمة: (مائة)، وهي لا تُسَهَّل بل يتعين إبدالها ياء عند حمزة وقفًا، وأبي جعفر وصلًا ووقفًا؛ لأنها لو سُهِّلت لقرُبَت من الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، كما يتعذر نقل حركتها[57]، إلا إذا أراد أبو حيان مصطلح التسهيل تجوُّزًا بمعنى مطلق التغيير، أي تُسَهَّل بإبدالها ياء مفتوحة، فصح.

5. كراهة توالي الأمثال: وهذا التعليل لكلمة: ﴿ مِأْتَيْنِ ﴾ عند ابن جبارة، حيث «رُسِمت ألفًا على خلاف القياس؛ لأن القياس فيها أن ترسم ياء لما تقدم، وإنما رسموها ألفًا ولم يرسموها ياء؛ كراهية اجتماع صور متشابهة، بخلافها في: ﴿ مِّأْتَةٌ ﴾»[58]، وقد سبقه إلى ذلك ابن دُرُستُويه، فقال: «فإذا ثنيت المائة كانت هذه الألف لها ألزم؛ ليُفرَّق بينها بين تثنيتها وجمعها في النصب والجر فتكتب الاثنتان أخذت مائتين، بإسقاط الهمزة؛ لاجتماع الأشباه»[59]، ثم ذكر ابن جُبارة نكتة من النكات التي تفرَّد بها، وقد بدأها بتساؤل: لماذا كانت الزيادة قبل الهمزة في: ﴿ مِّأْتَةٌ ﴾، وليس بعدها؟

(54) الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية، مُلا علي قاري، ص 506.
(55) نقلًا عن كتاب: الخط، ابن السراج، 125.
(56) ينظر: همع الهوامع، 517/3، وأصل هذا النص في كتاب: الهجاء (آخر أبواب التذييل والتكميل)، أبو حيان الأندلسي، ص 145، نقلًا عن مراجعة عدد من النظريات، غانم، 33.
(57) وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة. ينظر: فتح الوصيد، السخاوي، 355/2، كنز المعاني في شرح حرز الأماني، شُعلة، ص 92، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 390/1.
(58) شرح قصيدة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، ابن جُبارة، ص 173.
(59) الكتاب، ابن دُرُستويه، 84.

فأجاب: «قلتُ: القاعدة: أن الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها ترسم ياءً لا ألفًا؛ لأن مآلها في التسهيل إلى الياء دون الألف، فلما رُسِمت ياء عُلِم أن الياء صورة الهمزة، والألف زائدة، وأما الألف في: ﴿مِأْتَيْنِ﴾ فليست زائدة بل صورة الهمزة»[60].

تعليل الأصل الرابع: زيادة الألف بين كسرة، وياء ناشئة منها، مثل: ﴿ وَجِـَٔايَۦٓءَ ﴾ [الزُّمَر:69، الفجر:23]، علل الداني هذه الزيادة في هذا النوع كالآتي:

1. فرقًا بينها وبين ما يشابهها:

زيدت في كلمة: ﴿ جِـَٔايَۦٓءَ ﴾ فرقًا بينها وبين ما يشبهها في الصورة فقط دون اللفظ والمعنى، وهو ﴿حَتَّىٰ﴾[البقرة:55]، من حيث رسم ألفها ياء، وكذا زيدت الألف في ﴿جِـَٔايَۦٓءَ ﴾؛ ليرتفع الإشكال بذلك في معرفتهما، ويؤمَن الالتباس به في القرآن بينهما، كما زيدت في ﴿ مِّأْئَـةَ ﴾ فرقًا بينها وبين (منه).

2. تقوية للهمزة: وزيدت الألف التي هي لام الكلمة؛ لخفائها، ولم يعتد بالحائل بين الهمزة وبين تلك الألف، التي قَويت برسمها في كلمة: ﴿جِـَٔايَۦٓءَ ﴾ وهو الياء، إذ ليس بحاجز حصين ولا بفاصل قوي، من حيث كان حرف مد ولين؛ لأنه صوت، فلم ترسم تلك الألف بعد الهمزة ورسمت قبلها مخافة أن تشتبه صورته بصورة المنصوب الذي آخره الألف المعوَّضة من التنوين في الوقف[61]، وقد تبعه على ذلك السخاوي واللبيب والمعافري ومُلا قاري وابن جُبارة بالتعليلَين السابقَين، إلا أن ابن جُبارة رد التعليل الأول بحصول التفريق بينهما بدون زيادة الألف[62].

وبالرغم من أن تعليل زيادة الألف بالفرق بين المتشابه لم يتقبلها الداني، ولا الشُّراح في تعليل الأصل الثالث، إلا أنهم استخدموها هنا من غير غضاضة في ذلك إلا ما عارَض به ابن جُبارة من أن التفريق حاصل بين الكلمتين بدون الحاجة إلى زيادة، وأما علة تقوية الهمزة فقد سبق الحديث عنها.

3. للدلالة على جواز الوجهين: ذكر اللبيب هذا التعليل بعد سرده التعليلين الرئيسين عند الداني، فقال: «واقتصروا على هذين الموضعين دون سائرها؛ لما فيهما من الإعلام والدلالة، وليروا جواز الوجهين، واستعمال ذلك في كتبهم إذ ذاك، والله أعلم»[63]، بمعنى التنوع في كتابة الكلمة مرة بزيادة ألف، ومرة بغير زيادة مما أعطى مساحة للكاتب، وأتاح المجال له في تصوير هذه الكلمات برسمين مختلفين شكلًا، متحدين في المعنى.

(**60**) شرح العقيلة، ت: محمد الجنايني، 173.

(**61**) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم، غانم، 416-417. بتصرف. وقد علل الداني معها كلمة: ﴿ شَيۡءٖ ﴾ [البقرة:20]، وسيأتي توجيهه كذلك فيما بعد.

(**62**) ينظر: الوسيلة، ص 338-338، الصقيلة، ص 352-353، شرح الرائية، ص 224، الهبات السنية، ص440، شرح العقيلة، ت: طلال، ص 446-.447.

(**63**) الصقيلة، ص 353.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.46

تعليل الأصل الخامس: زيادة الألف بين فتحة وياء ساكنة، وذلك من مثل: ﴿ وَلَا تَأۡيَ ـَٔسُواْ ﴾ [يوسف:87]، وشبهه، و﴿ لِشَاْيۡءٍ ﴾ [الكهف:23]، وتعليل ذلك على النحو الآتي:

1. فرقًا بينها وبين ما يشبهها، وتقوية للهمزة: قدَّم الداني هذين التعليلين كتفسير لزيادة الألف في هذه الأفعال، وهما:

أ- أن تكون للفرق بين ما يُشبه ﴿ تَأۡيَـٔسُواْ ﴾، و﴿ يَأۡيـَٔسُ ﴾ في الصورة، وهو: ﴿يَتَبَيَّنَ﴾ [البقرة:187]، و(**يتبينوا**)[64]، ففرق بزيادة الألف في الفعلين؛ ليتميزا بها كما فُرق بزيادتها بين ﴿ مِّاْئَةَ ﴾، وبين (منه، ومية) لما أشبهت صورتها صورتهما.

ب- أن تكون تقوية للهمزة، وبيانًا لتحقيقها[65]، وتبعه السخاوي على التعليل بالفرق بين المتشابهين، وكذا الجعبري واللبيب والمعافري ومُلا علي قاري[66]، ولم يوافقه أحد من الشُّراح على التعليل بتقوية الهمزة مما يُشعِر بضعفه.

تعليل عدم الزيادة في: ﴿ فَلَمَّا ٱسۡتَيـَٔسُواْ ﴾ **[يوسف:80]**، و﴿ ٱسۡتَيـَٔسَ ﴾ **[يوسف:110]**، وتعليله كالآتي:

1. التنبيه على الأصل: جاء فيما سبق الخلاف في هاتين الكلمتين، والأكثر على حذف الألف فيهما، قال المعافري معللًا عدم زيادة الألف: «فكُتِب بغير ألف على الأصل؛ ولأنهم لم يُشبِها غيرهما فيحتاج فيها إلى فرق، ويحتمل أن يكون كتب بعض المصاحف بالألف، وبعضها بغير ألف؛ ليدل إحدى الكتابتين على إحدى القراءتين، والأخرى على الأخرى إذا لم يمكن جمعهم في كلمة واحدة»[67]، فلما لم يحصل فيهما لبس بقيا على أصل عدم الزيادة، وعلل السخاوي بذلك والجعبري ومُلا علي قاري[68].

2. احتمال القراءات المتواترة، ورعايتها: ثم ذكر الداني تعليلًا متمِمًا للتعليلَين السابقَين، وهو أنه «إذا لم تُهمَز هذه الأفعال، وكانت من باب (أيس) الذي فاؤه همزة وعينه ياء، وهو مقلوب من (يئس)، فرسم الألف بعد ياء المضارعة فيها لازم، من حيث كانت همزة ساكنة كهمزة (يأكل، ويأخذ، ويأمر، وشبهه)، ثم أبدلت بعدُ كما تبدل في ذلك تخفيفًا، فاستقرَّت مُمكَّنة في اللفظ، وبذلك قرأ عبد الله بن كثير المكي في رواية ابن أبي بزة (البزي) عن أصحابه في هذه المواضع، ولعلَّ الرسم بَنَى على هذه اللغة، وأَخَذ به

(**64**) وهذا المثال لم يأتِ في القرآن، ولعله أراد: ﴿ فَتَبَيَّنُواْ ﴾النساء:94، الحجرات:6].

(**65**) ينظر: أوراق غير منشورة من كتاب: المحكم، ص 414-415.

(**66**) ينظر على الترتيب: الوسيلة، 171، الجميلة، 499/1-500، الصقيلة، ص300، شرح الرائية، ص 196، الهبات السنية، ص 385.

(**67**) شرح الرائية، ص 196-197.

(**68**) ينظر: الوسيلة، ص 171، الجميلة، 500/2، الهبات السنية، ص 385.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.46

فيها»[69]، ووافقه على هذا التعليل أبو شامة والسخاوي والجعبري والمعافري وابن جُبارة ومُلا قاري[70].

أما اللبيب فقد دعّم قوله بقول ابن أَشْتَة(ت:494هـ) حين علل هذه الكلمات، بقوله: «وذلك على لغة من ترك الهَمْز»[71]، فقد قُرِأت كلمة ﴿ تَأْيِ أَسُواْ ﴾، وبابها عند الجمهور بهمزة مفتوحة بعد الياء الساكنة من غير ألف، وقرأ البزي(ت:250هـ) بوجهين: مثل الجمهور، وقرأ بالألف وفتح الياء من غير همز وتقديمها، هكذا: ﴿تَأَيْسُواْ﴾[72]، فأما على قراءة البَزي فلا تكون الألف زائدة بل موافقة على الحقيقة تُقرأ وترسَم، وأما على قراءة الجمهور فالألف زائدة، وتكون موافِقة للرسم على التقدير.

تعليل زيادة الألف في كلمة: ﴿ لِشَأْيٍ ﴾[الكهف:23]:

1. فرقًا بينها وبين ما يشبهها، وتقوية للهمزة: وبمثل ما علل الداني الزيادة في الكلمات السابقة، علل كذلك الزيادة في كلمة: ﴿لِشَأْيٍ ﴾ [الكهف:23]، وهو التفريق بينها وبين (متى)، وتقوية للهمزة[73]، وتبعه السخاوي في التعليلين: تعليل الفرق، وتقوية الهمزة، إلا أنه قال الفرق بينها وبين ﴿شَتَّىٰ﴾[الحشر:14][74]، وكذا المعافري وافقه بتعليلي التقوية والفرق إلا أن عنده الفرق ذكر أنه بينها وبين ﴿لَشَتَّىٰ ﴾[الليل:4][75].

ووافقه اللبيب وأبو شامة في التعليل بتقوية الهمزة فقط[76]، وضعَّف الجعبري التعليل بتقوية الهمزة، فقال: «ولو كان كذلك لرُسِمَت بعد الياء كـ: ﴿ لُؤ لُؤًا ﴾[الحج:23]»[77]، أي: لو زيدت لأجل تقوية الهمزة لكان رسم الألف بعد الياء؛ لأن التوكيد بعد المؤكد به، لكنها جاءت متقدمة على الهمزة.

---

(69) أوراق غير منشورة من كتاب: المحكم، ص415.

(70) ينظر: شرح العقيلة الرائية، ص 128، الوسيلة، ص 170، الجميلة، ص 499/2، شرح الرائية، ص 196، شرح العقيلة، ص 363، الهبات السنية، ص 384-385.

(71) الصقيلة، ص 299-300.

(72) ينظر: النشر، ابن الجزري، 405/1، الكنز في القراءات العشر، ابن عبد المؤمن الواسطي، 512/2.

(73) ينظر: أوراق غير منشورة من كتاب: المحكم، غانم، ص 416-417، والمثال بـ(متى) بعيد؛ حيث لا شبه بينهما.

(74) ينظر: الوسيلة، ص 316-317.

(75) ينظر: شرح الرائية، 298، وقد ضعَّف التنَّسِي التعليل بالفرق بين ﴿لِشَأْيٍ ﴾ لأنه ثلاثي خطًا، وبين ﴿ لَشَتَّىٰ ﴾ لأنه رباعي خطًا، والصواب عنده أنها زيدت للفرق بينه، وبين ﴿لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾[ص:5]؛ لتساويهما خطًا، وخُصت الزيادة بالمكسور اللام لاتحاده، وتعدد غيره. يقصد﴿لِشَأْيٍ ﴾ مكسور اللام جاء مرة واحدة، بينما مفتوح اللام ﴿لَشَيْءٌ ﴾ فقد تعدد ثلاث مرات، وقد اعتُرض عليه في المكسور بأنه جاء كذلك في النحل مكسورًا ﴿لِشَيْءٍ ﴾ [النحل:40]، وبدون زيادة فردَّ بأن ما جاء في النحل خاص بمراد الله فلم يناسب أن يدخله تغيير، وما في الكهف مراد المخلوق ناسب أن يدخله التغيير؛ إذ مراد المخلوقين يحتاج إلى إرادة الله لتحققه، ومراد الله لا يحتاج إلى أحد لتحقيقه. وهذا من قبيل التوجيه المعنوي الذي لم يكن من صميم البحث، ولعل بحثًا آخرًا يجني مثل تلك الكنوز. ينظر: الطراز في شرح ضبط الخراز، التنسِي، ص 353-354.

(76) ينظر على الترتيب: الصقيلة، ص429، شرح العقيلة الرائية، ص182.

(77) الجميلة، 116/2.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.46

2. تصوير الحركات بالحروف: علل الجعبري بذلك، فقال: «علل زيادة الألف جعلُها علامة فتحة الشين على ما كان في الاصطلاح الأول»[78]، بمعنى أن الفتحة متولدة من الألف، فلذا أُشير إلى فتحة الشين بألف بعدها على ما كان عليه الرعيل الأول من التعبير عن الحركات بالحروف المتولدة منها، ولعل الجعبري لما لم يرتضِ القول بتقوية الهمزة، ارتضى القول بالتعليل بدلالة الحروف على الحركات، وهو تعليل أصل في اللغة العربية، وعند أهل التفسير[79]، وأمام تضعيف تعليلي الفرق، والتقوية انقدح في ذهن الباحث أن تعليل الجعبري بنظرية رسم الحركات حروفًا هو الأقوى.

تعليل الأصل السادس والسابع: زيادة الألف بعد واو الجماعة، وواو الأصل(الفرد)، من مثل: ﴿تَأْيِ ٔسُوٓاْ﴾، و﴿ أَش كُواْ ﴾[يوسف:86]، يُلاحظ ضم الأصلين مع بعضهما، لاشتراك تعليلهما، كما يُلاحظ كثرة التعليلات في هذين الأصلين بين علماء اللغة والرسم، وقبولهم بعض التعليلات، واختلافهم في بعضها، ويتفرع عن هذا التعليل تعليل عدم الزيادة في ﴿ جَآءُوٓ ﴾ [يوسف:16]، وبابه، وتعليل الأصلين على النحو الآتي:

1. للفصل بين الضمير المتصل والمنفصل: قال السخاوي مُعللًا هذا الأصل، بهذا التعليل النحوي، ناقلًا ذلك عن الكسائي(ت:70هـ)، قوله: «وقال الكسائي: في زيادة الألف في نحو: ﴿كَانُواْ﴾[البقرة:10]، و﴿قَالُوٓاْ﴾[البقرة:11] لا أحسبهم فعلوا هذا، إلا ليفرقوا بين الفعل الواقع للظاهر، والفعل الواقع على المكَنَّى، وذلك نحو: (ضربوهم)، إذا كان الضمير مفعولًا لم يُكتب ألفًا، وإن كان بدلًا من الواو في (ضربوا)، كُتِبت ألفًا بعد الواو.

قال: فكأن الألف وقعت فصلًا بين ما يتصل، وبين ما ينفصل»[80]، وحَسّن هذا التعليل د. شَرْشَال، فقال: «ومن أحسن التعليل ات التي ذُكِرت في سبب زيادة الألف على مذهب أهل المصاحف أنها زيدت للفرق بين ما يتصل وما ينفصل، نحو قول: (ضَربوهم)، فإنَّ هذا الضمير يحتمل أن يكون مفعولًا، فيكون متصلًا، ويحتمل أن يكون تأكيدًا لضمير الفاعل أو بدلًا منه، فيكون منفصلًا، وقد أتيا معًا في القرآن، مثال الضمير المتصل: ﴿وَإِذَا كَالُوهُم أَو وَّزَنُوهُم ﴾[المطفّفين:3]، ومثال الضمير المنفصل: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُم يَغ فِرُونَ﴾[الشورى:37]، واستظهره الرَّجرَاجيّ(ت: بعد 633هـ)؛ لأنه مُطَّرد في القرآن، وفي الكلام»[81].

---

(78) الجميلة، 116/2، وذكره الآزكاني كذلك بعد أن ضعَّف التعليلين السابقين. ينظر: نثر المرجان في رسم نظم القرآن، الآزكاني، 4/122.

(79) ينظر: المحكم،ص176، غرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرماني،ص455/1، الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، 175/4.

(80) الوسيلة، ص 260.

(81) مختصر التبيين، أبو داود، 80/2، حاشية رقم:(1).

2. للفصل بين واو الجماعة، وبين واوَيْ النَّسَق[82]، وَواو الأصل:

أ . الفصل بين واو الجماعة وَواو النسق: نقل السخاوي هذا التعليل عن من أسماهم بقوله: «وقال آخرون[83]: إنما زادوا الألف بعد الواو في الجمع؛ ليفرقوا بين واو النَّسَق وبينها؛ لأنك إذا قلت:(لما كفر وخرج)، احتمل أن يكون الواو نسقًا، وأن الذي كفر و خرج واحد، واحتمل أن يكون واو الجمع، فلما فعلوا ذلك في هذا النحو، فعلوه فيما يتصل واوه، نحو:(قالوا)»[84].

وسار على هذ التعليل الجعبري والمعافري وأبو شامة[85].

ب . الفصل بين واو الجماعة وواو الأصل: ونقل السخاوي ذلك التعليل عن الفَرَّاء(ت:207هـ)، وأنه يرى أن زيادة الألف للتفريق بين واو الجماعة والواو الأصلية، وضرب على ذلك أمثلة، منها: (ضاربوا عمرو)[86]، و(أبوزيد) فزيدت في الأول؛ لأنها واو جماعة، ولم تُزد في الثاني؛ لأنها أصلية[87]، وعلل المعافري كذلك[88].

3. للدلالة على تمام الكلمة: علل الجعبري بذلك دلالة على تمام الكلمة دون حاجتها لما بعدها فيصلح الوقف عليها، أما إذا كانت متصلة بغيرها دون وجود ألف الزيادة الفاصلة بين الفعل والضمير فلا يجوز الوقف عندها باعتبارها كلمة واحدة، قال الجعبري: «علل زيادة الألف: الدلالة على تمام الكلمة»[89].

وبمعنى آخر نجد أن الجعبري قد بنى فكرته على أساس أن الكلمة إما موصولة بما بعدها، أو مفصولة عما بعدها، واعتمد الألف الزائدة كفاصل بين المعنيَين، فيظهر من ذلك: أنه إذا كان في الفعل ألف الفصل فالفعل مفصول عما بعده، والضمير (هم) هو في موقع البدل، أو مؤكد لمعنى واو الجماعة المتصلة بالفعل، فيصح الوقف على إحداهما ﴿ غَضِبُوا ﴾، أو ﴿ هُم ﴾، والعكس صحيح، إذا لم يُفصل

(**82**) وهي: أحد أنواع العطف، هو التابع لما قبله في الإعراب شرط أن يتوسط بينه وبين متبوعة أحد أحرف العطف. والنوع الثاني: عطف البيان: وهو اسم جامد يتبع اسما سابقا عليه يخالفه في لفظه ويوافقه في معناه، للدلالة على ذاته. ينظر: القواعد التطبيقية في اللغة العربية، نديم حسين دعكور، ص 342، التطبيق النحوي، عبده الراجحي، ص 386.

(**83**) وقد أبهم السخاوي ذكرهم، وممن قال ذلك: ابن قتيبة، والأخفش، وارتضى هذا التوجيه ابن الحاجب، ولم يرتضِه ابن السَّراج، والصُولي. وذكر الجعبري عن ابن الحاجب، قوله: «ومنهم من لا يكتبها في الجميع؛ لندور اللبس». ينظر: أدب الكتاب، ابن قتيبة، ص 225، الجميلة، الجعبري، 107/2، الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، ص 143، الخط، ابن السَّراج، 125، أدب الكتاب، الصولي، ص 246.

(**84**) الوسيلة، ص 261.

(**85**) ينظر: الجميلة، 106/2-107، شرح الرائية، ص 257، شرح العقيلة الرائية، ص 162.

(**86**) وهذا على مذهب الكوفيين، وأما البصريون فمذهبهم حذف الألف، ورجحه القلقشندي. ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي، 177/3.

(**87**) ينظر: الوسيلة، ص 261

(**88**) ينظر: شرح الرائية، ص 294.

(**89**) الجميلة، 106/2.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.46

بينهما الألف، فهي بمقام كلمة واحدة، ﴿ كَالُوهُم ﴾، وكلمة: ﴿ هُم ﴾ في موقع نصب مفعولًا به فلا يصح الفصل بينهما.

وقد ذكر الجعبري قولًا عن أبي عبيد بن سلام(ت:224هـ) يقول فيه: «كل منهما كلمة واحدة»[90].

4. لانقطاع صوت الواو عند الهمزة: علل بذلك اللبيب، بعد طرحه سؤال(لأي شيء أثبتت الألف بعد الواو في مثل: ﴿ كَفَرُواْ ﴾[البقرة:6]، فقال: «فالجواب عن ذلك إنما أثبتت الألف؛ لأجل أن مُنتهى الصوت بحروف المد، واللين عند ابتداء الهمزة فصورت ألفًا»[91].

وقد صرَّح السخاوي بهذه العلة، ولمح الجعبري إليها تلميحًا[92]، ولهذه العلة الصوتية زيدت الألف؛ لأن انقطاع الواو عند ابتداء الهمزة، وأصل هذا التعليل للخليل بن أحمد (ت:174هـ)، كما ذكر ذلك تلميذه سِيبويه (ت:180هـ)، فقال: «وهذه الحروف غير مهموساتٍ، وهي حروف لين ومد، ومخارجها متَّسعةٌ لهواء الصوت؛ وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها؛ ولا أمَدَّ للصوت؛ فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفةٍ ولا لسانٍ ولا حلقٍ كضم غيرها؛ فيهوى الصوت إذا وجد مُتَّسعًا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة، وإذا تفطنتَ وجدتَ مسَّ ذلك، وذلك قولك: ظلموا ورموا، وعمى وحبلى، وقد زعم الخليل أنهم لذلك قالوا: ظلموا ورموا؛ فكتبوا بعد الواو ألفًا»[93]، فالمعنى: «أن الضمة تمتد وكذلك الواو؛ لأنها حرف هاوٍ إلى الجوف، وانقطاع امتدادها عند ابتداء الهمزة، فَقُوِّيت الواو بأن جُعلت بعدها الألف، إذ كانت من مخرج الهمزة، وقد تكتب الهمزة ألفًا»[94]، وهذا التعليل يكتنفه الغموض ويلفُّه التشابه، وهو غير كافٍ لتعليل تلك الزيادة، وغير موفق في بيان العلاقة بين الهمزة والألف، كما صرَّح بذلك د. غانم[95].

تعليل الأصل الثامن: زيادة الألف بعد واو متطرفة صورتها الهمزة خلاف القياس، وقد قسم الداني هذا الأصل إلى ضربين[96]:

1- ما وقع قبل الهمزة المتطرفة ألف، نحو: ﴿ شُرَكَٰٓؤُاْ ﴾[الأنعام:94]، وشبهه.

2- ما لم يقع قبل الهمزة المتطرفة ألف، نحو: ﴿ يَع بَؤُاْ ﴾[الفرقان:77]، وشبهه.

علل الداني بتعليلات خاصة في الضرب الأول من الأصل الثامن، وذلك في باب:(ذكر نقط ما زيدت فيه الواو في رسمه)، حيث قال: «فإنها تحتمل مع وقوع الهمزة بعد الألف ستة أوجه، وهي كالآتي:

---

(90) الجميلة، 105/2.
(91) الصقيلة، ص 425-426.
(92) ينظر: الوسيلة، ص261، الجميلة، 107/2.
(93) الكتاب، 176/4-177.
(94) كتاب الخط، الزجاجي، ص20.
(95) ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخيه، ص 291.
(96) ينظر: أوراق غير منشورة من كتاب: المحكم، ص 418.

1– أن تكون – الواو – صورة الحركة.

2– أن تكون – الواو – الحركة نَفسَها.

3– أن تكون – الواو – بيانًا للهمزة.

4– أن تكون – الواو – علامةً لإشباع حركتها في حال الوصل.

5– أن تكون الواو صورةً للهمزة، على مراد وصل الهمزة بما بعدها من الكلام، فتكون كالمتصلة في اللفظ، وإن كانت منفصلةً في الخط، من حيث أُرِيد بها الوصل.

وهذه الخمس الحالات تكون الألف بعدها زائدة لأحد المعنيين المذكورين أي مذهب أبي عمرو البصري(ت:154هـ) (تطرف الواو ومشابهة واو الجمع)، ومذهب الكسائي (تقوية الهمزة).

6– أن تكون الواو والألف معًا صورتين للهمزة، ويراد بهما وصلها والوقف عليها، فالواو صورة الوصل؛ لأنَّ الهمزة إذا توسَّطت خطًّا وتقديرًا وتحرَّكت بالضم صُوِّرت بالحرف الذي حركتها منه؛ لأنها عليه تُسَهَّل، ومنه تقرُب في تلك الحال، وهو الواو، والألف صورة الوقف؛ لأن الهمزة إذا تطرفت بأي حركة تحرَّكت، وانفتح ما قبلها صُوِّرت بالحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف سواء أُريد بها التحقيق، أو التَّليين»[97].

وهو ما يمكن أن يعبر عنه الباحث بقوله: **(اعتبار الوصل والوقف)** فرسْمها بالواو دلالة على وصلها بما بعدها حيث كانت حركتها الضمة؛ لأنها إذا سُهلت فتكون أقرب في تسهيلها إلى الواو، ورسمها بالهمز على صورة الوقف عليها على القياس الإملائي سواء وقف عليها بالتحقيق، أو التسهيل[98]؛ لأن الخط مبنى على الوقف فتكون الواو صورة التسهيل، والألف صورة للتحقيق إذ الهمزة تُصور على المذهبين من التحقيق والتسهيل دلالة على فشوها واستعمالها؛ لأن أكثر الرسم ورد على التخفيف[99].

تعليل الضرب الثاني من الأصل الثامن، وهو: ما لم يقع فيه الالف قبل الهمزة المتطرفة، نحو: ﴿ يَع بَؤُأ ﴾ [الفرقان:77]، وشبهه، حيث قال الداني: «وأما ما فيه الواو، إذا لم تقع الهمزة بعد الألف، ووقعت بعد متحرك، فلوجهان لا غير:

أحدهما: أن تكون الواو صورةً للهمزة، على مراد وصل الكلمة التي هي آخرها بالكلمة المتصلة بها، وجعل المنفصل كالمتصل، وكون الألف بعدها زائدةً.

والثاني: أن تكون هي – الواو – والألف صورتين للهمزة»[100].

(**97**) أوراق غير منشورة من كتاب: المحكم، ص 431–432، والتليين، هو: التسهيل.

(**98**) وقف عليها حمزة، وهشام بالتسهيل بين بين على تقدير روم حركة الهمزة، أو تبدل واوًا يجوز فيها الإسكان، والروم، والإشمام؛ لأنها مضمومة، والباقون بتحقيق الهمزة وصلًا ووقفًا. ينظر: النشر، 469/1، الكنز، 339/1–340.

(**99**) ينظر: الصقيلة، اللبيب، ص 475.

(**100**) أوراق غير منشورة من كتاب: المحكم، ص 433.

تعليل الأصل التاسع: زيادة الألف بعد واو متطرفة صورتها الهمزة على القياس، نحو: ﴿أَم رُؤۡاْ﴾ **[النساء:176]**، و﴿ لُؤ لُـؤۡا ﴾[الحج:23]، وتعليل الأصل العاشر: زيادة الألف بعد الواو المعوَّضة من الألف في الطرف، نحو: ﴿ ٱلرِّبَـٰوٰاْ ﴾**[البقرة:275]**، فقد علل الداني ذلك، كما يأتي:

1. تطرف الواو ومشابهتها واو الجمع: علل الداني بهذا التعليل والذي بعده، حيث سماهما بالوجهين الصحيحين[101]؛ وذلك أن الواو لما وقعت في ذلك طرفًا، سواء كانت صورةً للهمزة، أو رُسِمت على أصلها، أُشبِهت واوَ الجمع التي في: ﴿قَالُـوٰٓاْ﴾، و﴿كَفَـرُواْ﴾، وشبهه، فكما زِيدت الألف في ذلك بإجماع، من حيث كانت ساكنة وانتهى التمطيط بها إلى الهمزة، فخُفِيت، وقَوِيت بزيادة الألف لذلك، كذلك زيدت الألف في هذه المواضع، إذ شاركت الواوُ التي في آخرها واوَ الجمع في لَزوم الطَّرف، ووافقتها في الصورة، فلذلك أُجرى لها حكمها في زيادة الألف.

قال الداني: وإلى هذا المعنى ذهب أبو عمرو بن العلاء في زيادة الألف..، ثم ذكر بسنده عن أبي عبيد، قال: كان أبو عمرو يقول: إنما أثبتوا الألف في: ﴿ وَلُؤ لُـؤۡا ﴾ كما زادوها في: ﴿ **كَانُواْ** ﴾، و﴿قَالُـوٰٓاْ﴾، قال الداني: وذلك لما ذكرناه من اشتراكهما في لزوم الطرف، واتفاقهما معًا في الصورة.

2. تقوية الهمزة: إنَّ الواو لما كانت في أكثر ذلك صورةٌ لهمزة، والهمزة حرفًا خفيًا بعيد المخرج، قَوِيت بأن زِيدت بعدها ألف، وإلى هذا المعنى ذهب الكِسَائيّ في زيادة الألف في ذلك ...، ثم ذكر بسنده عن أبي عبيد القاسم بن سلام، قال: كان الكسائي، يقول: إنما زادوها، يعني الألف في قوله: ﴿ وَلُؤ لُـؤۡا ﴾ لمكان الهمزة، وهناك تعليل ثالث أدرجه الداني في ما سماه بالوجهين الصحيحين السابقين، وهو:

3. احتمال القراءتين، ورعايتهما: علل الداني بذلك حين تكلم عن كلمة: ﴿وَلُؤ لُـؤۡا ﴾[102]، حيث قال الداني: «واحتجاج أبي عمرو والكسائي لزيادة الألف في قوله: ﴿ وَلُؤ لُـؤۡا ﴾ إنما هو على قراءة من خفَض الاسم، فأما من نصَبه فلا بد من إثبات الألف في آخرها؛ لأنها التي تُعوض من التنوين في حال الوقف..، ثم ذكر الداني بسنده عن نافع: ﴿ وَلُؤ لُـؤۡا ﴾ في الحج، وفاطر: بألف ثابتة في الكتابة، والقراءة»[103]، وقد قُرِئت هذه الكلمة في الحج، وفاطر لعاصم(ت:127هـ) والمدنيينَ. نافع(ت:169هـ)، وأبو جعفر(ت:130هـ). بالنصب فيهما، ووافقهم يعقوب(ت:205هـ) في الحج، وقرأ الباقون بالخفض في الموضعين[104]، فمن قرأ بالنصب فلا زيادة في رسم هذه الكلمة؛ لأن الألف عِوَضًا عن التنوين حين الوقف، أما على قراءة الباقين بالخفض فحينها تكون الزيادة متحققة في الألف.

تعليل زيادة الألف في كلمة: ﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾[البقرة:275]، كالآتي:

(**101**) ينظر: أوراق غير منشورة من كتاب: المحكم، ص 418-419، بتصرف يسير.

(**102**) هذه الكلمة وردت خمس مرات في القرآن، وهي كالتالي: (الحج، آية:23، وفاطر، آية:33، والطور، آية:24، الرحمن، آية: 22، والواقعة، 23).ينظر: معجم الرسم العثماني، بشير الحميري، 6/2888.

(**103**) أوراق غير منشورة من كتاب: المحكم، ص 419-420.

(**104**) ينظر: النشر، ابن الجزري، 326/2.

التنبيه على الأصل: وقد رُسِمت في جميع القرآن بالواو عدا موضع سورة النمل فبالألف: ﴿مِّن رِّبًا لِّيَرۡبُوَاْ﴾[الروم:39] عللها السخاوي كمثل تعليل الداني لشبهها بواو الجمع كالسابق، ثم ذكر قول ابن مُقسم(ت:354هـ) في أصل الكلمة بالواو من (ربا يربو)، فهي من ذوات الواو فاستثقلوا الحركة في الواو، فأسكنوها فانقلبت ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، فردوها في الخط إلى أصلها، مع أن العرب من ينطق بهذا النوع على أصله[105].

ويخلُص الباحث إلى أن التعليلين الأصليَين، هما: تطرف الهمزة، ومشابهتها واو الجمع (مذهب أبي عمرو البصري)، أو تقوية الهمزة (مذهب الكسائي)، وعلى ما سبق مناقشته من ضعف تعليل تقوية الهمزة، فيبقى مذهب أبي عمرو البصري، الذي حمل الزيادة على التطرف، ومشابهة واو الجمع، وما لحق الأصلين من تعليلات فرعية أخرى تأخذ بعين الحسبان، ولا يمكن تجاوزها ولا يمكن للباحث الحكم عليها بالضعف.

(**105**) ينظر: الوسيلة، ص 363.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات:

ومما سبق يمكن للباحث استخلاص ما يأتي:

1- أن التعليلات العلمية لزيادة الألف؛ شهدت للصحابة الكرام عنايتهم الفائقة المنهجة بالقرآن، وكلماته المقدسة.

2- كثرة التعليلات المستعملة لظاهرة زيادة الألف؛ تبعًا لكثرة وتشعب مسائل هذه الظاهرة.

3- تصدر تعليلا احتمال القراءات، وتقوية الهمزة – على ضعفه – قائمة تعليلات زيادة الألف.

4- دخول التعليل الصوتي كتعليل له أهميته، واعتماد أهل الرسم واللغة العربية عليه، وتفرد اللبيبُ بذلك حين علل رسم الألف في: ﴿ مِّن رِّبٰا ﴾[الروم:39]، واستند على علة صوتية أساسها القياس الإملائي.

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.

2. ابن الجزري، محمد بن يوسف، التمهيد في علم التجويد، (1405هـ.1985م)، ت: على حسين البواب، السعودية، الرياض، مكتبة المعارف.

3. ابن الجزري، محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، ت: علي محمد الضباع، مصر، المطبعة التجارية الكبرى.

4. ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الشافية في علم التصريف، (1415هـ.1995م)، ت: حسن أحمد العثمان، السعودية، مكة، المكتبة المكية.

5. ابن الدهان، سعيد بن المبارك، الهجاء، (1406هـ. 1986م)، ت: فائز فارس، لبنان، مؤسسة الرسالة، الأردن.

6. ابن السَّراج، أبوبكر، الخط، (1396هـ.1976م)، ت: عبد الحسين محمد، مجلة المورد العراقية، المجلد الخامس، العدد الثالث.

7. ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، (2004م)، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

8. ابن القاصح، علي بن عثمان، شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد، (1427هـ. 2006م)، ت: عامر السيد عثمان، مصر، طنطا، دار الصحابة للتراث بطنطا.

9. ابن جبارة، أحمد بن جبارة المقدسي، شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، الجزء الأول من أول الكتاب إلى نهاية شرح قول الناظم (كالصالحات وعن جل الرسوم سرى)، (1431هـ)، ت: طلال بن أحمد دين، رسالة دكتوراه، قسم القراءات، كلية القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

10. ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة.

11. ابن حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (1998م)، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي.

12. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، (1987م)، بن دريد الأزدي، ت: رمزي منير بعلبكي، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين.

13. ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، (1421هـ.2000م)، ت: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية.

14. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (1400هـ.1980م)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، القاهرة، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة.

15. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، (1431هـ)، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة.

16. ابن مالك، محمد بن عبد الله، (، إيجاز التعريف في علم التصريف، 1422هـ .2002م)، ت: محمد المهدي عبد الحي سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

17. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (1414هـ)، بيروت، دار صادر.

18. ابن نجاح، سليمان بن نجاح، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، (1428هـ .2007م)، ت: أحمد شرشال، السعودية، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

19. ابن ولاد، أحمد بن محمد بن ولاَّد، الانتصار لسيبويه على المبرد، (1416هـ ت1996م)، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة.

20. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، (1393هـ .1973م)، ت: فخر الدين قباوة، سوريا، حلب، المكتبة العربية، حلب.

21. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، (1422هـ .2001م)، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

22. أبو حيان، محمد بن يوسف، الهجاء (آخر أبواب التذييل والتكميل)، (1430هـ .2009م)، ت: تركي نزال العتيبي، بيروت، دار صادر.

23. أبو شامة، عبد الرحمن إسماعيل المقدسي، شرح العقيلة الرائية، (1433هـ .2012م)، ت: فرغلي سيد عرباوي، مصر، القاهرة، مكتبة الشيخ فرغلي سيد عرباوي.

24. الآركاتي، محمد نظام الآركاتي، نثر المرجان في رسم نظم القرآن، (1442هـ)، ت: خالد حسن أبو الجود، مصر، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع.

25. التنسي، محمد بن عبد الله، الطراز في شرح ضبط الخراز، (1420هـ)، ت: أحمد بن أحمد شرشال، السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

26. الجعبري، إبراهيم بن عمر، جميلة ارباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، (1438هـ .2017م)، ت: محمد إلياس نور، السعودية، المدينة المنورة، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة.

27. الحمد، غانم قدوري، الميسر في علم رسم المصحف وضبطه، (1437هـ .2016م)، السعودية، جدة، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، بمعهد الإمام الشاطبي.

28. الحمد، غانم قدوري، مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف في ضوء علم الخطوط القديمة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية،1434هـ 2013م، جامعة الملك سعود،

كرسي القرآن الكريم وعلومه، المملكة العربية السعودية.

29. الحميري، بشير بن حسن، معجم الرسم العثماني، (1436هـ .2015م)، الرياض، مركز تفسير للدراسات القرآنية.

30. الداني، عثمان بن سعيد، أوراق غير منشورة من كتاب المحكم لأبي عمرو الداني، (1398هـ .1978م)، ت: غانم الحمد، العراق، بغداد، مجلة كلية الإمام الأعظم ببغداد، العدد الرابع.

31. الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، (1999م)، السعودية، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

32. الرومي، فهد بن عبد الرحمن، دراسات في علوم القرآن الكريم، (1424هـ .2003م)، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.

33. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب الخط، ت: غانم الحمد، (1421هـ .2000م)، الأردن، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع.

34. الزمخشري، محمود بن عمرو، الكشاف، (1407هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي.

35. السامرائي، عبد الحكيم خليل، رسم المصحف وعلاقته بالقراءات دراسة تحليلية، (1436هـ .2015م)، رسالة دكتوراه، جمهورية العراق، ديوان الوقف السني، كلية الإمام الأعظم، الجامعة الدراسات العليا.

36. السخاوي، علي بن محمد، فتح الوصيد في شرح القصيد، (1424هـ .2000م)، ت: مولاي محمد الادريسي، السعودية، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون.

37. السخاوي، علي بن محمد، الوسيلة إلى كشف العقيلة، (1424هـ .2003م)، ت: مولاي محمد الادريسي، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون.

38. السيوطي، عبد الرحمن أبو بكر، (بدون)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

39. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، (1394هـ .1974م)، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

40. شعلة، محمد بن أحمد، كنز المعاني في شرح حرز الأماني، (1433هـ .212م)، ت: محمد إبراهيم المشهداني، سوريا، دمشق، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دار البركة.

41. الصولي، أبو بكر محمد بن يحى، أدب الكاتب، (1341هـ)، ت: محمد بهجة الأثري، القاهرة، المطبعة السلفية، بغداد، المكتبة العربية، ببغداد.

42. عكبور، نديم حسين، القواعد التطبيقية في اللغة العربية، (1420هـ .1999م)، بيروت، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع.

43. فتحي أبو دفلة، توجيه ظواهر الرسم العثماني عند ابن البناء المراكشي من خلال كتابه عنوان الدليل

من مرسوم خط التنزيل دراسة تحليلية نقدية، (2014م)، رسالة ماجستير، في العلوم الإسلامية، تخصص: لغة ودراسات قرآنية، جامعة الجزائر.

44. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (بدون)، كتاب العين، ت: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، بيروت، دار ومكتبة الهلال.

45. الفيومي، أحمد بن محمد، (بدون)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت، المكتبة العلمية.

46. قاري، ملا علي، الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية، (1422هـ ت2001م)، رسالة دكتوراه، للباحث: عبد الرحمن السديس، بكلية الدعوة، جامعة أم القرى، السعودية.

47. القاضي، عبد الفتاح عبد الغني، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، (1412هـ. 1992م)، السعودية، جدة، مكتبة السوادي للتوزيع.

48. القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد، (بدون)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

49. القيسي، مكي بن طالب، مشكل إعراب القرآن، (1405هـ)، ت: د. حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة.

50. الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر، (بدون)، غرائب التفسير وعجائب التأويل، السعودية، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، لبنان، بيروت، مؤسسة علوم القرآن.

51. اللبيب، أبوبكر عبد الغني، الدُّرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، (1432هـ.2011م)، ت: عبد العلي زعبول، قطر، إصدارات وزارة الأوقاف.

52. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

53. المسؤول، عبد العلي، معجم مصطلحات علوم القراءات القرآنية وما يتعلق به، (2007م)، مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

54. المعافري، محمد بن سليمان، شرح القصيدة الرائية الموسومة:(عقيلة أتراب القصائد)، دراسةً وتحقيقًا، (1434هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه) في تخصص القراءات، للباحث: حسن بن محمد بن خلف الجهني، مكة، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين قسم القراءات.

55. المهدوي، أحمد بن عمار، هجاء مصاحف الأمصار، (1430هـ)، ت: صالح الضامن، السعودية، دار ابن الجوزي.

56. هارون، عبد السلام محمد، قواعد الإملاء، (1993م)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

57. الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن، الكنز في القراءات العشر، (1425هـ.2004م)، ت: خالد المشهداني، مصر، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية.